إستراتيجية تطوير قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم في سورية

الدكتور يوسف محمود [*]
الدكتور ماهر الليوا [**]
ديمة حسين فارس [***]

(تاريخ الإيداع 22 / 8 / 2021. قُبِل للنشر في 4 / 10 / 2021)

□ ملخّص □

تستعرض هذه الدراسة ظاهرة القطاع الصناعي الغذائي غير المنظم ، والتي تعتبر من أبرز القضايا الاقتصادية نظراً لانتشارها في كاف المناطق الجغرافية وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع لكن تبقى الدراسات التي تبحث في هذه في هذا الشأن قليلة جداً وهي غير كافية لرفد اي خطة تهدف الى تنظيم وتنمية هذا القطاع . تبحث هذه الدراسة في مفهوم القطاع غير المنظم بشكله العام وصولاً الى القطاع صناعات الغذائية غير المنظم ومكونات هذا القطاع ومخرجاته من أنشطة وخدمات والاسباب التي تحفز تواجد ونمو هذه الصناعات غير المنظمة وعلاقته بالمستوى الاقتصادي للأفراد وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتنظيم هذه الصناعات . وتحليل مشاكله وإمكانات تنميته من خلال تأطيره وتقنينه بهدف تحسين أداء القطاع وتنظيمه، وتطوير الإنتاجية والجودة

الكلمات المفتاحية: القطاع ، غير المنظم ، ظاهرة، الصناعات الغذائية.

[*] أستاذ– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية. DrYoussefMahmoud@gmail.com
[**] مدرس – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين–اللاذقية – سورية. DrMaherAl-Liwa@gmail.com
[***] طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.
DimaHusseinFares@gmail.com

A Strategy For Developing The Unorganized Food Industries Sector In Syria

Dr. Youssef Mahmoud[*]
Dr. Maher Al-Liwa[**]
Dima Hussein Fares[***]

(Received 22 / 8 / 2021. Accepted 4 / 10 / 2021)

□ ABSTRACT □

This study reviews the phenomenon of the unorganized food industrial sector, which is considered one of the most important economic issues due to its spread in sufficient geographical areas and despite the importance of this topic, but the studies that study this in this regard remain very few and are insufficient to support any plan aimed at organizing and developing This sector.

This study examines the concept of the unorganized sector in its general form down to the unorganized food industries sector, the components of this sector and its outputs of activities and services, the reasons that stimulate the existence and growth of these unorganized industries and its relationship to the economic level of individuals and what steps should be taken to organize these industries. Analyzing its problems and development potentials through framing and legalizing it with the aim of improving sector performance and organization, and developing productivity and quality.

Key words: sector, unorganized, phenomenon, food industries.

[*]**Professor, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia ,Syria.**
[**]**Assistant Professor, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Department Of Economics, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

أن الحديث عن قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم أصبح ضرورة اقتصادية عند وضع استراتيجية لتنمية قطاع الصناعات الغذائية بشكل عام فهذا القطاع يوظف العديد من العمال والمهنيين وخاصة في المناطق الريفية ولا يمكن تجاهل دور هذا القطاع في تأمين المنتجات الغذائية وخاصة ان العديد من الفئات في المجتمع تعتمد على منتجاته اما بسبب السعر أو بسبب توافره الدائم .

إن قطاع التصنيع الغذائي غير المنظم هو قطاع منتشر في جميع المناطق السورية ويستند إلى مجموعة متشابكة من المزارعين والمصنعين و قنوات التسويق مع فارق عن القطاع المنظم هو غياب الرقابة الصحية والتنظيم والهيكلية الادارية.

أن دور المؤسسات الحكومية يتجلى في محاولة تنظيم هذا القطاع ليخضع لشروط الانتاج الصحي وتنظيم وضع العمالة فيه مع التأكيد على أهمية استمراره نظرا لأهمية العوائد التي يوفرها للعديد من الأسر من جهة ولكون منتجاته ذات تكلفة اقتصادية للعديد من الأسر من جهة أخرى.

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث من كونه يركز على ظاهرة قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم فعلى الرغم من تواجد هذه الصناعات في كافة المناطق الجغرافية إلا أن الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع نادرة وليست كافية لتحديد مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني وخاصة في ظروف الحرب التي شنت على سورية وما تبع ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني نمت خلاله تلك الصناعات بشكل غير مسبوق وبناءً على ذلك كان من الضروري القيام بدراسة تحليلية لواقع هذا القطاع من الصناعات في سورية. يهدف البحث إلى تكوين صورة واضحة عن هذا القطاع الصناعي غير المنظم من خلال التعريف عن مضامينه وأنشطته ومخرجاته و تسليط الضوء على مسببات انتشاره واقتراح آلية لتنظيم عمل هذا القطاع.

مشكلة البحث:

إن وجود قطاع صناعي غير منظم يمثل تحدياً اقتصادياً وخاصة عندما يدخل في مجال الصناعات الغذائية التي تمس الأمن الغذائي للمواطن السوري والذي يعتبر أولوية في ظل الأوضاع التي فرضتها الحرب والعقوبات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية يهدف البحث للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم القطاع الصناعات الغذائية غير المنظم؟
- ما هي الأسباب الرئيسية لانتشار قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم في سورية؟
- ماهي آلية العمل المطلوبة لتنظيم هذا القطاع وتوجيهه لخدمة الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث:

- يمكن تحديد قسم كبير من الصناعات الغذائية في سورية ضمن القطاع غير المنظم.
- تعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية من الأسباب الرئيسية لانتشار هذه الصناعة الغذائية غير المنظمة في سورية.
- توجد العديد من الخطوات التي من الممكن القيام بها لتنظيم عمل هذا القطاع وادراجه ضمن القطاع المنظم وبالتالي يسهل تتبع أثره الاقتصادي و إمكانية الاستفادة من عوائده.

الدراسات السابقة:

- د. إبراهيم علي، عصام الشيخ أوغلي، عبد القادر نيال، القطاع غير المنظم في سورية، الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الخامسة عشرة، 2001.هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة القطاع غير المنظم في سورية ودراسة تطوره والتعرف على مكوناته والبحث في سبل تنظيمه .
- د. حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرون، 2006-2007. القت هذه الدراسة الضوء على ظاهرة اقتصاد الظل ، مفهومه، أنواعه وأبعاده، تأثيره على الاقتصاد بشكل عام وعلى الاقتصاد الوطني بشكل خاص.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الصناعات الغذائية غير المنظمة في سورية ومكوناته من خلال تحليل البيانات المتاحة من الجهات الرسمية وتقارير الهيئات العاملة في مجال الصناعة.

أولاً: مفهوم وتعريف القطاع غير المنظم:

يمكن تعريف القطاع غير المنظم بأنه هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تجمعها عدة صفات أبرزها عدم التنظيم ، وعدم توافر الشروط الأساسية لقيام هذه الأنشطة وغياب الدور الرقيب عليها إن النشاط غير المنظم هو قضية تتعلق أساساً بإدارة هذه الأنشطة وطريقة إخفائها عن البيانات الرسمية للأنشطة [1]و يرجع نمو الاقتصاد غير المنظم إلى سياسات اقتصادية وسياسات اجتماعية غير ملائمة أو غير فعالة ، مع ضرورة الآخذ بعين الاعتبار أنّ التنمية الشاملة غير ممكنة ما لم يتم توسيع نطاق الحقوق والفرص لتشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم .واستمرار اتساع الاقتصاد غير المنظم لا يتفق مع إحراز تقدم جوهري في تحقيق العمل اللائق ويقوّض قدرة المنشآت على أن تصبح ذات آثر إنتاجية.

ثانياً: بنية قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم و سماته:

يتميز قطاع التصنيع الغذائي غير المنظم بعدد من السمات والميزات اللتين ساعدتا بشكل أو بآخر على بقائه واستمراره، بل ونموه وزيادة فعالياته وتفرعاته، ومن أهم هذه الميزات: كبر حجم الشريحة الاجتماعية المستندة في معيشتها إلى فعاليات هذا القطاع، واستيعابه لنسبة كبيرة من العمالة في وضع اقتصادي لم تنخفض فيه نسبة البطالة عن كما تتميز منتجات هذا القطاع بانخفاض أسعارها عن المنتجات المثيلة من القطاع المنظم. كما تأتي قوة هذا القطاع من حيث استخدامه لمدخلات محلية الإنتاج وتصريف الفائض من الإنتاج الزراعي واستيعابه، كما يحدث في صناعة المخللات و الزيتون و منتجات الألبان.

1-نشأة القطاع :

لا يمكن الحديث عن قطاع الصناعات الغذائية غير المنظمة بمعزل عن قطاع التصنيع الغذائي ككل، وذلك انطلاقا من حقيقة أن هذه الصناعات غير المنظمة كانت هي الأصل للعديد من الصناعات الغذائية الحالية في سورية، فمعظم منشآت التصنيع الغذائي الصغيرة والمتوسطة هي بالأصل صناعات غير منظمة نمت وتطورت لتصبح على شكل منشأة نظامية مسجلة ومرخصة تمارس أعمال التصنيع الغذائي، ولعل ما يثبت وجهة النظر هذه التشابه الكبير بين سمات القطاعين المنظم وغير المنظم، و من ذلك الملكية العائلية لمعظم الصناعات الغذائية، كما يلاحظ قيام أفراد

العائلة المالكة للمنشأة بمسؤوليات معظم المواقع القيادية في المؤسسة، من الإدارة العامة إلى إدارة الإنتاج والتسويق ويمتد ذلك ليشمل المستويات الأدنى من الفنيين والعمالة الماهرة التي قد تمتد لفروع أبعد من العائلة والأقارب والمعارف[2].

ومع تميز دول العالم الثالث بهذه الظاهرة، حيث تتشابه المظاهر الرئيسية للقطاع ومشاكله بينها إلى حد كبير والتي تترافق عادة بقضايا تحقيق الأمن الغذائي والبطالة ومحدودية الدخل وتدني مستويات التعليم والتأهيل ، إلا أنها لا زالت موجودة في العديد من الدول المتقدمة، ولكن يبقى الاختلاف الرئيسي في قدرة الدول المتقدمة على تطبيق الرقابة على هذا القطاع الذي تم تحويله من قطاع غير منظم إلى قطاع منظم للإنتاج التقليدي واليدوي. مثل الاجبان الريفية الفرنسية التي تحولت إلى صورة يتفاخر بها قطاع إنتاج الأغذية في فرنسا[3]. مع الآخذ بعين الاعتبار العوامل الايجابية لتطور هذه الحرف إن جازت التسمية مثل الدعم الحكومي الكبير والقدرة على الرقابة والتسويق وبناء صورة تسويقية ايجابية لهذه المنتجات .

يمكن للعديد من الأسباب أن تلعب دور رئيسي في تكوين نشاطات هذا القطاع ومنها :

- ضرائب الدخل: أن العبء الضريبي يؤثر على فكرة إقامة الاستثمارات والأعمال فالعديد من النشاطات الصناعية الغذائية صغيرة الحجم تتأثر بحجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلى الرغم من كون الضرائب والأجور في سورية غير مرتفعة إلا أن نسب الدخول المتحققة تبقى ضعيفة لتأمين الاحتياجات الأساسية مما يؤدي إلى اللجوء للنشاطات غير المنظمة، وفيما يلي التعديلات التي صدرت على ضرائب الدخل في سورية من عام 2003 وصولاً إلى عام 2020.

قسمت الرواتب والأجور في سورية إلى ست فئات رئيسية وهي:

الجدول رقم (1). ضريبة الدخل على الرواتب والأجور(1)

فئة الدخل (ل.س)	المعدل الأساسي
8000-5001	%5
12000-8001	%7
16000-2001	%9
20000-16001	%11
20001-30000	%13
30001 وما فوق	%20

المصدر: قانون ضرائب الدخل والأجور رقم 24 لعام 2003

ومن ثم تم تعديل الحدود الدنيا المعفاة من الضريبة لتصبح كالتالي:

الجدول رقم (2). ضريبة الدخل على الرواتب والأجور(2)

فئة الدخل (ل.س)	المعدل الأساسي
15000-10001	%5
20000-15001	%7
25000-20000	%9

30000-25001	%11
38000-30001	%13
50000-38001	%16
75000-50001	%19
75000 وما فوق	%22

المصدر: المرسوم التشريعي لضرائب الدخل والأجور رقم 42 لعام 2011

ومن ثم تم تخفيض الضرائب على الدخل في عام 2020 لتصبح على الشكل التالي :

الجدول رقم (3). ضريبة الدخل على الرواتب والأجور(3)

فئة الدخل (ل.س)	المعدل الأساسي
80000-50000	%4
110000-80001	%6
140000-110001	%8
170000-140001	%10
200000-170001	%12
230000-200001	%14
260000-230001	%16
260000 وما فوق	%18

المصدر: قانون الدخل والأجور رقم 24 لعام 2020

- معدل النمو السكاني: تزايد عدد السكان السوريين المتواجدين في سوريا وفق معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ عدد السكان السوريين حسب التعدادات السكانية في منتصف العام 1970 حوالي 0006049 نسمة ليصل إلى 0008640 نسمة منتصف العام 1981 ، بمعدل نمو سنوي وسطي يبلغ% 3.29 ، بينما بلغ عدد السكان السوريين المتواجدين في سوريا منتصف العام 1994 حوالي 1994يبلغ 00013234 – نسمة بمعدل نمو سنوي وسطي للفترة1981 3.33%، أما آخر تعداد للسكان العام 2004 فقد أشار إلى تواجد17351000 نسمة من المواطنين السوريين منتصف العام وبمعدل نمو سنوي 2004يبلغ .% 2.75 أي أن عدد السكان بين – 1970 وسطي للفترة1994 و 2004تضاعف بمقدار 2.87 مرة، ما يشير إلى معدلات نمو سكانية . 2004وبالمقارنة الدولية نجد أن نمو سكان سوريا – مرتفعة للفترة1970 و 2004 تضاعف بمقدار 2.87 مرة، ما يشير إلى معدلات نمو سكانية . 2004 وبالمقارنة الدولية نجد أن نمو سكان سوريا – مرتفعة للفترة1970 2004يجعلها في المرتبة 21 من أصل 242 دولة من – خلال الفترة1970 (.حيث نمو السكان للفترة ذاتها) –على الرغم من التراجع الملحوظ لمعدل نمو السكان في الفترة1994 2004مقارنة بالفترات السابقة، إلا أنه يبقى معدلًا سكانياً مرتفعاً. (2ب))أن المجتمع السوري مجتمع

فتي حيث تنعكس معدلات النمو السكاني المرتفعة في اتساع قاعدة الهرم السكاني لتبلغ نسبة السكان تحت 15 سنة (الطفولة)حوالي % 48.8 من إجمالي السكان.

- التشغيل وفرص العمل: إن المشاركة في النشاط الاقتصادي تدل على قدرة الاقتصاد على استيعاب الطاقة البشرية المتوفرة وتحويلها إلى طاقة إنتاجية تحقق الازدهار والرفاه المجتمعي، وترفع من سوية وقدرات الأفراد من خلال عمليات التعليم المستمرة التي تقود إلى تراكم الخبرات .كما أن المشاركة في العمل تسهم في تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال تعزيز التواصل والثقة والاعتماد المتبادل .يضاف إلى ذلك أنها وسيلة لتوزيع الدخل والثروة على المساهمين بها، ويعتمد ذلك على مدى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التهميش والاستغلال في النموذج التنموي القائم. وتظهر أهمية القوة البشرية خارج قوة العمل في سوريا كونها تشكل أكثر) 64 .في العام – 2010 من نصف القوة البشرية (السكان في عمر15 لقد تراجعت معدلات المشاركة في قوة العمل في سوريا خلال الفترة 2001–2010، بشكل حاد حضراً وريفاً، ذكوراً وإناثاً .حيث انخفضت %معدلات المشاركة في قوة العمل من % 52 في العام 2001 إلى42.7 في العام 2010 ، أما لدى الإناث فقد تراجع معدل المشاركة بشكل كبير من % 21 العام 2001 إلى % 12.9 في العام 2010 ، وعند الذكور من % 81 إلى 72.2%خلال الفترة ذاتها .إن التراجع الحاد في المشاركة في قوة العمل هو مؤشر تنموي سلبي بشكل عام، ويدل على إقصاء شرائح كبيرة من المشاركة في الحياة الاقتصادية، وهو دليل على عدم قدرة الاقتصاد . ,الوطني على تحقيق نمو تضميني يخلق فرصاً حقيقية للعمل

2–مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي السوري:

لا يمكن تجاهل أهمية هذا القطاع ومساهمته ودوره في تحقيق الأمن الغذائي ، خاصة لمحدودي الدخل، حيث يضم هذا القطاع فئات واسعة من المجتمع تعمل عادة مع معظم أفراد الأسرة لتوفير مصدر دخل لكامل الأسرة من خلال هذا النشاط ، وعادة ما تشارك النساء بشكل كبير فيه سواء في عمليات التصنيع أو في عمليات إنتاج المواد الخام وتحضيرها كما هو الحال في منتجات الألبان التقليدية كما يبرز دور المرأة في هذا القطاع من خلال أهمية دورها في سلسلة الإنتاج للعديد من المنتجات الغذائية الأخرى التي يتم تصنيعها وتسويقها من قبل الجمعيات الأهلية.

من جهة أخرى يساهم التصنيع الغذائي في توفير نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية للأسرة السورية والتي ازدادت نسبة إنفاقها على الغذاء من مجمل الدخل، كما اتجهت نسبة الإنفاق على الغذاء لدى العديد من العائلات السورية إلى الارتفاع بشكل واضح نتيجة انخفاض دخل هذه الأسر ولا نبالغ بالقول : إن متطلبات الإنفاق على الغذاء لدى العديد من العائلات يفوق قدرتها على توفيرها.

النتائج والمناقشة:

أولاً: سمات قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم في سورية:

يتصف قطاع الصناعات الغذائية غير المنظمة بالعديد من السمات والخصائص الرئيسية التي تتيح تمييزه عن قطاع الصناعات الغذائية المنظم ومنها:

1–التسجيل والترخيص:

يلاحظ بشكل واضح غياب التسجيل والترخيص لدى المنشآت العاملة في القطاع غير المنظم، نجد أن المشاريع الأسرية والنسوية في هذا القطاع غير مسجلة لدى أي من الجهات، وذلك بحكم موقع الإنتاج الذي يكون في القرية أو

في المنزل، حيث تبين أن معظم المشاريع لا يمتلك رخصة لمزاولة المهنة (كما أن معظمها لا ينتسب إلى اتحادات أو نقابات مهنية). .

2-الملكية والإدارة والتنظيم:

أن معظم ملكيات هذه الصناعات هي ملكيات فردية أو نسبة بسيطة منها عائلية ولا لا تعد قائمة أرباح وخسائر وميزانية عمومية أما من حيث الإدارة والتنظيم، فتتميز هذه المنشآت بشكل عام بضعف في الإدارة والتنظيم، وانخفاض في الإنتاجية، وهذا ينسجم مع ضعف مستوى تعليم العاملين وثقافتهم بشكل عام، والمترافق مع غياب التدريب والتأهيل المرتبط بغياب أجسام ومؤسسات تتابع مصالح هذه المنشآت.

3-التمويل :

تتميز هذه المشاريع والمنشآت بانخفاض تكلفة التأسيس والمعدات، وبالرغم من تفاوت هذه التكلفة بين قطاع فرعي وآخر، إلا أنها تنشأ بتمويل ذاتي من مدخرات أو توفير العائلة، أو من خلال الاقتراض الشخصي من الأهل والمعارف . ولا يوجد جسم أو آلية دعم، أو تمويل، باستثناء بعض المنظمات غير الحكومية وهي لا تغطي إلا نسبة ضئيلة.

4-الأطر والتجمعات والنقابات:

من السمات الواضحة في هذا القطاع ضعف أو غياب الأطر، والنقابات، والاتحادات المهنية التي تدافع عن مصالح الأعضاء، وتنظم علاقاتهم الأفقية والعمودية من خلال التنسيق مع مؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة، أو تنسق لبناء وتمويل برامج تنمية وتطوير.

5-العمالة في قطاع التصنيع الغذائي غير المنظم:

يشترك أغلب العاملين في قطاع التصنيع الغذائي بما يلي[4] :

- ضعف المستوى العلمي، حيث يفتقر لوجود الكفاءات الجامعية فيه.
- الافتقار إلى أشكال التأهيل المهني. علما أن معظمهم عمل بالمهنة إما بانتقالها، أو تعلمها بالوراثة من الآباء أو من خلال الأسرة .
- غياب التدريب والتأهيل أثناء العمل، حيث أن نسبة الذين حصلوا على دورات تدريبية في مجالات التدريب هي نسبة ضئيلة من إجمالي قوى العمل في هذا القطاع.
- يتقاضى العاملون أجور متدنية ضم ساعات عمل طويلة، لا يكاد الدخل يكفي لسد الاحتياجات الأساسية للأسر المعالة .
- العاملون في هذا القطاع محرومون من التأمينات والضمانات ولا حقوق لهم في الإجازات المدفوعة الأجر .

6-التسويق:

من خلال استعراضنا السابق لأهم سمات قطاع التصنيع غير المنظم للتصنيع الغذائي، يمكن الحكم بضعف وعدم فعالية الأدوات والوسائل الترويجية التي يلجأ إليها المنتجون والتجار في هذا القطاع .وكنتيجة لضعف بل وغياب الوعي والمعرفة بثقافة التسويق، نلاحظ أن كافة مكونات المزيج التسويقي بحاجة للتنمية ومنها :

- **الجودة** : فبالرغم من إقبال المستهلك على هذه المنتجات من حيث الطعم والسعر إلا أننا لا يمكن أن نغفل ضرورة الإشارة إلى الخطورة المحتملة على صحة المستهلك وسلامته، والتي قد تهددها الأخطار الميكروبية والكيميائية والفيزيائية التي قد تكمن في هذه المنتجات التي تصنع وتعبأ وتنقل وتسوق بطرق غير سليمة. كما أن المدخلات والمكونات في معظم الأحوال لا تخضع لمتطلبات المواصفات، إن وجدت، ناهيك عن شروط التصنيع والإنتاج، غير

المطابقة لمتطلبات التصنيع السليم .ناهيك عن المظهر الخارجي للمنتج النهائي وطريقة تقديمه للمستهلك .كما تتأثر الجودة بطبيعة المعدات المستخدمة في الإنتاج المستخدمة، والتي تتفاوت مستوياتها بين القطاعات الفرعية المختلفة من معدات وأدوات قديمة، وشبه غياب للميكنة مثل صناعة منتجات الألبان، ومشتقات الحليب التقليدية، في حين نجد أن التحديث قد وجد طريقه في مجالات أخرى، مثل المخابز الآلية، ولدى العديد من صانعي الحلويات.

- **السعر** :لا تخضع سياسة تسعير منتجات هذا القطاع لأية معايير علمية سليمة أو دقيقة، وإنما تحكمها قوانين العرض والطلب، وإتباع أسعار المنافسين، ونلاحظ ذلك من خلال التسعير شبه الموحد لمنتجات هذا القطاع مع الاختلاف الكبير في مستويات الجودة والتعبئة، وبشكل عام، تتميز أسعار منتجات القطاع غير المنظم عن مثيلاتها في القطاع المنظم بفروقات السعر، حيث تكون أقل ثمنًا من مثيلاتها، وتبرز هذه الفروقات بشكل واضح في منتجات قطاع الألبان ومشتقات الحليب، مثل اللبن الرائب، والجبنة البيضاء.
- **الترويج** :باستثناء بعض الفعاليات الترويجية غير المؤثرة في معظم الأحيان، فلا يوجد ترويج بالمعنى الحقيقي لمنتجات هذا القطاع، سواء من حيث التعبئة والغلاف، وحوافز الشراء، والدعاية والإعلان، والتواصل مع المستهلك لدى العديد من المنتجين، والقدرة على التزويد المستمر مع ثبات النوعية.
- **المكان** :ويقصد به قنوات التوزيع وتنشيطها من خلال الحوافز، ومساحة السوق، ومستويات الخدمة، حيث تقتصر قنوات التوزيع على الحي، أو على العلاقات مع تجار الجملة في أسواق المدن.

ويذكر أن حصر الحصة السوقية وتحديدها لهذا القطاع في مجال الصناعات الغذائية ومنتجاتها ليس من السهولة بمكان، وذلك نظرًا لتعدد المنتجات، والتداخل في أسواق القطاعين المنظم وغير المنظم، وتعدد قنوات التوزيع، ونقاط البيع، وكبر حجم شرائح المستهلكين وتنوعها، إضافة إلى الانتشار الجغرافي الواسع للمواقع الإنتاجية.

- **طبيعة العلاقة مع المستهلك:**

إن نظرة متأنية فاحصة لمنتجات هذا القطاع وطبيعة تسويقها وتداولها تظهر وبشكل واضح طبيعة العلاقة القوية بين هذا القطاع والمستهلك، حيث نلاحظ قدرة هذا القطاع على تلبية احتياجات المستهلك ومتطلباته من حيث الطعم والسعر، وبالتالي يحقق جزئيًا مفهوم الجودة من جهة تلبية الاحتياجات المعلنة والضمنية، ومما يدعم هذه العلاقة كون معظم منتجات هذا القطاع تراثية تقليدية، حيث يقبل المستهلك على شرائها وعزز هذا الموقف غياب الوعي حول قضايا السلامة الغذائية لدى المستهلك وضعف دور التوعية والإرشاد لدى جهات الرقابة[5].

- **منتجات قطاع التصنيع الغذائي غير المنظم**

يأتي في مقدمة هذا القطاع منتجات الألبان وتمتد هذه القطاعات الفرعية لتشمل الخضار والفواكه الطازجة والمصنعة كأحد السبل لتصريف الفائض الزراعي . وتشمل منتجات التصنيع الغذائي غير المنظم العديد من المنتجات ومن أهمها:

أ- تصنيع منتجات الألبان: لبنة، وجبنه، وسمنة، ولبن، وزبده.

ب-تصنيع الحلويات و المعجبات: حلويات شرقية، وبسكويت، وكعك.

ت-تصنيع المخللات التقليدية بما فيها الزيتون والخل.

ث-منتجات المخابز .

ج- تجفيف الخضار: بامية، بندورة، ملوخية.

ح- تجفيف الفواكه: زبيب.

خ- تجفيف الأعشاب الطبية: زعتر، مريمية، بابونج، يانسون.

د- تجهيز الحبوب وتعبئتها: برغل ، فريكة، عدس، بقوليات.

ذ- تجميد الخضار: بازيلاء، فول ، ورق العنب، جزر.

ر- تصنيع المربيات والعصائر بأنواعها.

ز- تصنيع رب البندورة والكاتشب.

س-منتجات أخرى: صابون، بهارات ، زيت زيتون، فطر.

تبرز الحاجة الماسة لإيجاد تحرك وطني وسياسات وتدخلات داعمة لتوجيه هذا القطاع نحو تطبيق الحدود الدنيا من السلامة الغذائية، وتطبيق ممارساتها خلال عمليات الإعداد والنقل والتخزين، مع الآخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد تدخلات واضحة تخدم تنظيم هذا القطاع وتضعه ضمن إطار الرقابة والمتابعة، وإدخال التطوير والتحديث بما يخدم هذا التوجه من جهة، و في الوقت نفسه تحافظ عليه كمصدر دخل رئيسي للعديد من الأسر الفقيرة والمتوسطة في الأرياف والمدن، وتحافظ على العديد من منتجاته التقليدية[6].

- **الجهات المسؤولة عن متابعة قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم:**

تتداخل العديد من الجهات في متابع آلية عمل هذا القطاع انطلاقا من المستوى الكلي وصولاً للمستوى الجزئي، حيث يجب على وزارة الصحة أن تقوم بمتابعة المنتجات من حيث توافقها مع الشروط الصحية ، يوجد العديد من المنتجات التي تصعب مراقبتها كمنتجات الألبان التي يتم انتاجها في المصانع غير المرخصة حيث تنتشر في اطراف المدن والأرياف أو ضمن الاحياء الشعبية الفقيرة ، وتتفاوت كميات الإنتاج في هذه المزارع حسب رأس المال المستثمر فيها ، أيضا تصعب رقابة المنتجات المصنعة منزليا ولاسيما الخضار والفواكه المجففة مثل تلك التي يتم انتاجها من قبل الجمعيات النسوية أو تعاونيات الريفية .إن آلية وضع إستراتيجية لرقابة المنتجات الغذائية المنتجة من القطاع غير المنظم تتسم بالعديد من المعوقات منها:

أ- غياب التشريعات والأنظمة الموضحة ل آلية عمل الجهات الرقابية .

ب- عدم وجود كوادر إدارية مؤهلة لمتابعة الأعمال الرقابية .

ت- عدم توافر معطيات ومعلومات عمن أماكن الإنتاج وقنوات التسويق .

ويمكن القول أن هذه المنتجات بشكل عام لا تخضع للرقابة الفاعلة التي تجعل من هذه المنتجات الغذائية تصنع وفق شروط صحية وانتاجية تجعل من الممكن زيادة دورها الاقتصادي والاجتماعي ضم الشرائح المستهدفة. إن النقطة الأساس التي يجب الانطلاق منها عند وضع استراتيجية لتنظيم قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم يجب أن يكون بتوافر قانون يحدد شروط سلامة الغذاء وبالتالي يصدر بعدها التشريعات والتعليمات التنفيذية لعمل هذا القانون .

وعليه فإن أية آلية تدخل أو استراتيجية تنمية للقطاع، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مفهوم القطاع كقطاع حيوي أساسي يستند إلى قاعدة اجتماعية عريضة موجهة لإنتاج سلع غذائية أساسية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي فإن أي تحرك يجب أن يستهدف تنمية هذا القطاع وتطويره، من خلال إيجاد البنى والآليات المناسبة، مع توفير البيئة المواتية لنموه وتطويره، وذلك عبر إيجاد مكونات البنية التحتية اللازمة لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية. هذا التطوير لا يمكن أن يتم دون الانسجام والتكامل بين تدخلات الأطراف ذات العلاقة، بدءا من إنتاج المواد الخام وتزويدها للمنتجين، وانتهاء بوعي المستهلك الذي يتناول المنتجات النهائية لهذا القطاع، مرورا بجهات التشريع والرقابة ذات العلاقة و التزامه الواجب عليه تلبيتها.

ثانياً:إستراتيجية تنمية قطاع التصنيع الغذائي غير المنظم

انطلاقا من أهمية البعد الاجتماعي والاقتصادي لقطاع الصناعات الغذائية غير المنظم سواء من حيث اعتماد آلاف الأسر والعائلات على هذا القطاع كمصدر دخل رئيسي لها،. أو من حيث مساهمة هذا القطاع في منظومة الأمن الغذائي عبر تأمين العديد من المنتجات الغذائية الأساسية، ذات السعر المقبول والمعتدل يجب أن توضع أن خطة التطوير ليشمل كافة القطاعات المشاركة في الإنتاج ضمن سلسة عمليات الإنتاج والتي تشمل جميع الأفراد المشاركين في العمليات التي يقوم بها المنتج قبل عملية الانتاج وصولاً إلى نقطة البيع أو التوزيع على المستهلكين ، هذه السلسة قد تحوي على بعض العمليات المنظمة وتكون سلسلة انتاج غذائية خليطة من قطاعين منظم وأخر غير منظم .أن تداخل العديد من الجهات في قطاع التصنيع الغذائي يجب من الصوبة وضع إستراتيجية دقيقة لتنمية هذا القطاع وفي ما يلي أهم النقاط المطلوب العمل عليها في اطار وضع هذه الاستراتيجية ومنها[7]:

1-تأمين مصادر البيانات حول قطاع الصناعات الغذائية :

إن توافر البيانات والإحصائيات يسهم بشكل كبير في وضع تصور عن حجم هذا القطاع ومقدار تداخل عملياته الإنتاجية وأماكن تواجده والمنتجات التي ينتجها والمواد الأولية إن للمكاتب الإحصائية دور كبير في تحديد هذه القطاعات بالتعاون مع جهات حكومية تعمل على مستوى المناطق كالبلديات والوحدات الإرشادية وكل ذلك ضمن جهد جماعي توفير البيانات الدقيقة عن حجم هذا القطاع.

2-دور الجمعيات المحلية والوحدات الادارية:

إن اشراك الوحدات الادارية كالاتحاد العام للفلاحين والمكاتب التابعة له والاتحاد العام لنقابة العمال تحقق وضع استراتيجية تضمن وضع استراتيجية فعالة لتطوير هذا القطاع إن التعاون الأولي بين هذه القطاعات يسهل عمل الوزارات المعنية بهذا القطاع كوزارة الزراعة و وزارة الاقتصاد و وزارة الصحة ، مما يحقق انتقال لهذه الأنشطة لجهة التصنيع المنظم وبعدها يجب العمل على تشكيل لجنة ممثلة لهذا القطاع من الجهات ذات العلاقة.

3-إعداد الدراسات والتقارير:

إن اللجنة الممثلة للجهات ذات العلاقة يتوجب عليها تحديد نقاط الضعف والخلل في كل قطاع بشكل يضمن تحديد الاحتياجات و وضع خطط العمل المتوافقة مع هذه الاحتياجات ويفضل وضع جداول زمنية قصيرة الأجل لانجازها مما يسهل متابعتها وتقييمها مع وضع أهداف قابلة للقياس وتحديد معايير لتقييم هذه الأهداف والنتائج المحققة .

4-اصدار التشريعات والقوانين:

لا يمكن تنمية هذا القطاع دون أن يترافق ذلك مع قوانين تحدد معايير التصنيع الغذائي هذه المعايير من المهم أن تأخذ بين الاعتبار القطاع غير المنظم ومقدار مساهمته في الإنتاج والمسؤوليات، إن إعداد هذه التشريعات والقوانين من شأنها أن تفعل موضوع المواصفات والمقاييس لمنتجات هذا القطاع مما يحدد مستوى تطابق المنتجات المصنعة بشكل غير منظم مع الشروط التي تضعها هيئة المواصفات والمقاييس.إن وضع المستهلك اولاً من حيث إيصال منتج متوافق صحياً واقتصادياً هو العامل الأول الذي يجب اعتباره لتنظيم هذا القطاع[8].

5-تفعيل دور الجهات الرقابية:

أن فهم دور قطاع الصناعات الغذائية غير المنظم ودوره يتطلب من الجهات الرقابية القيام بدور ايجابي في تنمية القطاع هذا الدور يتطلب التنسيق الكامل بين الجهات الرقابية، تأهيل وتدريب متخصص للمفتشين والمراقبين والمرشدين، فبالرغم من أن الهدف هو ضبط القطاع ورفع مستويات الجودة والشروط الصحية المتبعة، إلا أن التعامل

مع القطاع غير المنظم لا يخضع لنفس قواعد الرقابة المتبعة في الصناعات الغذائية المنظمة والمسجلة، كما أن آلية تطبيق الرقابة وشدتها ستختلف من قطاع فرعي إلى آخر، وذلك حسب طبيعة القطاع الفرعي، ومدى تأثير منتجاته على صحة المستهلك وسلامته، وأيضًا قدرة هذا القطاع على التغيير والنمو. إن توفير الكوادر المؤهلة والمدركة لأبعاد هذا القطاع، هو من أهم الواجبات الأساسية للجهات الرقابية، مما يعني ضرورة توفير التدريب والتأهيل لكوادر التفتيش حول آليات الرقابة وأساليبها لمنشآت هذا القطاع، بحيث تقوم كوادر المفتشين بدور رقابي تنموي يركز على صحة المستهلك وحمايته في المقام الأول، ويقوم بالدور التنموي من خلال تقديم النصح والإرشاد وتقديم المشورة الفنية خلال الجولات الرقابية.

6- التأهيل والتدريب والدعم الفني:

لا يمكن تجاهل التفاوت بين مستويات الوعي والتأهيل بين القطاعات الفرعية لقطاع التصنيع الغذائي غير المنظم، وبالتالي، فلا بد من توفير التوعية والإرشاد، والتدريب والتأهيل، والمعلومات والمعرفة والدعم الفني والإرشاد للقطاعات الفرعية لا حسب احتياجاته ومتطلباته وطبيعة إنتاجه، ولا بد أن تنبثق البرامج والفعاليات الخاصة بهذه المجالات بالتناغم مع مخرجات دراسات تحليل الاحتياجات التي تم ذكرها سابقًا. ولتحقيق أفضل النتائج في هذا المجال، تبرز الحاجة إلى إنشاء مراكز تدريب متخصصة في التدريب وتقديم الاستشارات والدعم الفني، كما يمكن أن تقوم بهذا الدور الأطر والاتحادات، وذلك في مراحل متطورة من تأسيسها، أو في حال توفر الخبرات والكوادر المؤهلة لديها، ولكن تبقى الأولوية لتأسيس مركز أو مراكز تدريب متخصصة، والتي يمكنها بناء القدرات وتأهيل الكوادر البشرية في الأطر والاتحادات والجمعيات. إن تأسيس هذه المراكز التدريبية والفنية هو من الواجبات الرئيسية للمؤسسات المعنية في القطاعين العام والخاص، وعادة ما تقوم الدولة بدعم مثل هذه المراكز المتعددة الأهداف تأسيسها وإنشائها وذلك بتنسيق وتمويل من المنظمات الدولية و/أو غير الحكومية، حيث يمكن لهذه المراكز تقديم الدورات التدريبية والتأهيلية لمفتشي الأجهزة الرقابية وكوادرها أيضًا.

7- التسويق:

يتضمن اقتراح آلية تطوير التسويق العمل على نقطتين رئيسيتين هما :

- تطوير الجودة:

تتميز الصناعات الغذائية غير المنظمة ببساطة الأدوات والمعدات المستخدمة في إنتاجها، فبالإضافة إلى تقليدية طرق الإنتاج وتراثية هذه الطرق، نجد أن مراحل عمليات الإنتاج تستخدم أدوات ومدخلات بسيطة لكنها مؤثرة بشكل كبير على مستوى جودة المنتجات النهائية وخصائصها، كما تنعكس هذه المراحل الإنتاجية على مدى تأثير المنتجات على صحة المستهلك وسلامته، سواء من النواحي الميكروبية وأشكال التلوث الأخرى، أو من حيث القيمة الغذائية ومدى استفادته منها.

وانطلاقًا من هذا الفهم يمكن القول :إن أي تغيير أو تعديل ايجابي مهما كان بسيطًا في الأدوات، وطرق الإنتاج، والمعدات، والمياه ومصادر الطاقة المستخدمة، مواقع الإنتاج سينعكس بالضرورة على تطور هذه المنتجات، وبالتالي على القطاعات، وبالضرورة على الشكل التسويقي لهذه المنتجات وصورتها، وطريقة تقبلها لدى المستهلك المحلي، وسيدعم بالضرورة بناء صورة تسويقية وانطباع ايجابي عند ترويج هذه المنتجات في الأسواق الخارجية. وبمعنى آخر، يجب العمل على تحويل هذه الحرف والمهن اليدوية التقليدية أو التراثية البسيطة، وتوجيه نموها نحو وحدات صناعية

صغيره مقننة ضمن معايير تأخذ بعين الاعتبار قدرات العاملين فيها على استيعاب هذه التطورات بتدرج يراعي صغر حجم استثماراتهم، وقدرتهم على التوسع والنمو والتطور.

- التنويع وتطوير منظومة التعبئة والتغليف:

تختلف قنوات التوزيع المتبعة بين قطاع فرعي وآخر، فمن الأفران التقليدية التي يأتي المستهلك لشراء احتياجاته منها، مرورًا بمنتجات الألبان التي تعتمد على سلسلة معقدة من قنوات التوزيع والوسطاء، وانتهاء ببعض المنتجات التقليدية مثل: الزعتر والفريكة التي بدأت بالوصول إلى الأسواق العربية والأوروبية .وبشكل عام يمكن القول :إن كل قطاع فرعي له خصوصيته وآفاق تسويقه وتوزيعه .فعلى سبيل المثال، نلاحظ نجاح تجربة بعض التعاونيات النسوية في إنتاج الخضار المجففة، الزيتون والمربيات والمخللات ومنتجات الألبان مثل :اللبنة بالزيت، وإيصال هذه المنتجات لكبريات محال السوبرماركت والبقالات، ولكن تبقى وحدانية الإنتاج وثباتية مواصفاته على مجمل كميات الإنتاج من أهم العوائق التي يواجهها هذا الصنف من المنتجات.

قد يكون من العبثية بمكان اقتراح آليات وخطط تسويقية لتطبيقها على مجمل قطاع التصنيع الغذائي غير المنظم، وذلك نظرًا لخصوصية كل قطاع فرعي، وأحيانًا لخصوصية كل منتج على حدة، وبالتالي، يجب تحليل آليات الترويج وأدواته في كل قطاع على حدة، واقتراح استراتيجيات تدخل لكل قطاع فرعي على حدة، وتعتمد – في الوقت نفسه – على طبيعة المنتجات، وطبيعة الفئات المستهدفة، والأسواق المحلية والخارجية.

وبشكل عام، لا يمكن الحديث عن تسويق وترويج لمنتجات هذا القطاع دون وجود أطر اتحادات أو جمعيات يمكن من خلالها التواصل مع هذه القطاعات الفرعية للوصول إلى أعضاؤها والعمل معهم على زيادة مشاركتهم في السوق المحلي، وتحديد الأسواق الخارجية المستهدفة ومتطلبات دخولها، وسبل العمل للوصول إليها .كما لا يمكن للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المعنية بترويج التجارة الداخلية والخارجية أن تقوم بدور فاعل في مجال تطوير الأسواق دون العمل مع أطر وأجسام ممثلة لهذه القطاعات، وبالتالي العمل معها على تنمية منتجات صناعات بعينها وتسويقها، لا أن يقتصر عملها على العمل مع أفراد أو مجموعات صغيرة.

انطلاقا مما سبق يمكننا أن نقرر إنه لا يمكن التحرك للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية غير المنظم دون تحرك جماعي على المستوى الوطني لكافة الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، هذا التحرك يجب أن يكون مبنيا على معرفة علمية مستندة إلى حقائق وبيانات سليمة حول حجم القطاع وتفرعاته، ومن ثم البدء بإيجاد الأطر، و آليات التحرك الجماعي المنسق بين كافة الأطراف مستندة إلى إستراتيجية وطنية للنهوض بهذا القطاع، والتوجه به نحو التنظيم والتحول من مهن وحرف متناثرة إلى صناعات صغيرة منظمة قابلة للنمو والتطور، لكي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي ، وتساهم بدور فاعل في البناء الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

- القطاع الصناعي الغذائي غير المنظم يتميز بحالة من التنوع في الأنشطة الصناعية واختلاف مراحل الإنتاج مما يجعل منتجاته تقسم إلى أطياف مختلفة من حيث الأسعار والجودة والسمة الأرز لهذا القطاع هي غياب الرقابة عن أنشطته، وما يتبع ذلك من عدم استفادة الدولة من عوائده الاقتصادية وعدم قدرتها على تحصيل العوائد الضريبية منه.

- يشتغل عدد كبير من القوى العاملة في هذا القطاع وخاصة أنه لا يتطلب كفاءات عالية أ، شهادات جامعية مما يلحق الضرر بالكثير من المشتغلين بهذا القطاع من حيث مستوى الأجور وعدم وجود تأمينات أو تعويضات للعاملين، وقد ساهمت الحرب بشكل كبير بزيادة أعداد المشتغلين بهذا القطاع نتيجة حالة النزوح والدمار التي لحقت البنى الصناعية.

- لا يوجد إحصائيات واضحة توفر أرضية دقيقة لفهم واقع هذا القطاع ومقدار انتشاره مما يصعب القدرة على محاولة تنظيم هذا القطاع نظرا لعدم توافر المعلومات الكافية، أن العمل على مستوى وحدات جغرافية محلية ثم التوسع يساعد بشكل كبير في حصر أماكن تواجد هذا القطاع وطبيعة منتجاته و قنوات تصريفه.

التوصيات:

من خلال ما سبق يمكن تقديم المقترحات التالية:

• إيجاد الأطر والاتحادات والنقابات لأصحاب هذا الحرف والصناعات الغذائية غير المنظمة و تمثيل هذا القطاع في لجنة على المستوى الوطني مع إجراء دراسات لتحليل المعوقات، وتحديد الاحتياجات.

• توفير البيئة التشريعية المرجعية الملائمة للتنمية والرقابة والمتابعة ضمن منظور حماية المستهلك والحفاظ على القطاع وتطويره، ويشمل ذلك المواصفات والتشريعات والتعليمات الفنية|، كما يجب أن يشمل آليات الترخيص والرقابة والمتابعة وتطوير نظام رقابي مدرب ومؤهل للمتابعة والرقابة والتفتيش.

• إيجاد مؤسسة متخصصة للتدريب والتأهيل، وتوفير التكنولوجيا والمعرفة لتوفير التدريب والاستشارات الفنية على كافة المستويات، ولكافة الجهات ذات العلاقة وتتمثل أهمية هذا المركز أو المؤسسة في قدرنه على توفير البرامج التدريبية المخصصة لكل فئة، مثل تدريب العاملين على الممارسات الصحية السليمة أثناء عملية التصنيع، وتطبيق الشروط الصحية في أماكن التصنيع،مع الآخذ بعين الاعتبار كل قطاع فرعي على حدة، ومستوى العاملين وقدراتهم وكلك أرباب العمل في قطاع مستهدف، وذلك من خلال رصد مواقع الخلل، وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للنهوض بهذا القطاع وتنميته وتطويره من خلال مواكبة متطلبات السوق المتغيرة والمتزايدة باستمرار وعليه فقد تمتد هذه البرامج لتشمل إدخال المنتجات الجديدة .

• إيجاد البنى التسويقية الملائمة من خلال التنسيق مع الأطر والاتحادات وذلك بالتنسيق مع الهيئات أو الجهات الوطنية ذات العلاقة، حيث يتم تصميم برامج ومشاريع تسويقية تتناسب مع كل قطاع فرعي واحتياجاته سواء أكان هذا للسوق المحلي أو من خلال تأهيل هذه الفئات للدخول إلى الأسواق الخارجية عبر إنشاء شركات تسويق متخصصة أو العمل مع أصحاب هذه المنشآت من خلال برامج معدة خصيصاً وفق احتياجاتهم لتلبية متطلبات السوق، وتمكينهم من الأدوات والخبرات اللازمة.

• العمل على تجنيد التمويل اللازم من خلال التنسيق مع الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة وذلك لتفعيل النشاطات على مستوى القطاع ككل، أو على مستوى الأطر والاتحادات لتوفير الدعم والقروض للمنتجين، ومساعدتهم على الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة مثل مؤسسات الإقراض وبرامجه إن وجدت، أو العمل على إيجادها.

References:

1. Chen, M. (2012): "The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies", WIEGO Working Paper No 1 August
2. Rabab Mahalla, d. Muhammad Mahmoud, The Unorganized Sector in Syria, Reasons - Economic and Social Effects, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume 33, Issue (4), 2011.
3. Suad Kamel Rizk, Defining the Unorganized Sector in Egypt from the Entrance to the Enterprises, Egypt Modern Journal, Issue 471/472, Egyptian Association for Econometrics and Statistics, Cairo, October, 2003.
4. Aita, Samir (2009), 'Labour markets policies and institutions, with a focus on inclusion, equal opportunity and the informal economy: the case of Syria', national background paper, International Labour Organization.
5. Ogly, Essam. Al-Ali, Ibrahim. Niall, Abdel Qader 2000: The Unorganized Sector in Syria: The Reality and Requirements for Integration in the Organized Sector, The Syrian Association of Economic Sciences.
6. Dr. Hayyan Salman, Shadow Economy or Shadow Economy, Society for Economic Sciences, Twentieth Economic Tuesday Symposium, 2006-2007
7. Shehata Suleiman El-Meligy, The Unorganized Sector and Its Role in Development, Book of Labor Magazine, Issue 555, October, 2005.
8. La Porta, R. and Shleifer, A. (2014): "Informality and Development", Journal of Economic Perspectives, 28 (3), summer, 109-126.
9. Legislative Decrees for Income and Wage Taxes No. 42, 24 for the years 2003, 2011, 2020.